جمعية
المستثمرين
الأردنية

بيان صادر عن جمعية المستثمرين الاردنية

عمان في 13/نيسان/2020

لقد أصبحت أزمة كورونا العالمية في أولوية التحديات الاقتصادية في العالم. فقد ألحقت جائحة كورونا العالمية آزمة حقيقية في الاقتصاد العالمي مما يؤثر سلبا على سياسات هذه الدول الاقتصادية ونموها والناتج المحلي لهذه الدول.

ومن هذا المنطلق فقد تعاملت الحكومة الأردنية مع هذا الواقع الجديد الذي يؤثر سلبا على جميع القطاعات الاقتصادية في الأردن بجرأة وحزم، وخاصة بموضوع المخزون الاستراتيجي والأمن الاجتماعي والمحافظة على تقليل الآثار السلبية للدخل الحكومي بسبب تباطؤ القطاعات الاقتصادية كافة.

لقد كان جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم سباقا وحريصا على تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية ، وقد كان هذا واضحا في توجيهات جلالة الملك التي كانت في بداية الشهر الحالي لاستدامة العجلة الاقتصادية والمحافظة عليها وتوجيه الحكومة لإجراءات تقلل من الآثار السلبية على هذه القطاعات وخاصة على القطاع الصناعي الذي ضربته الكورونا بصاعقة هزت قدراته المالية مما أثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه موظفيه والبنوك والجهات الحكومية والديون الخارجية للشركات الصناعية.

نحن على يقين بان المرحلة القادمة هي مرحلة تحدي وصمود ووفاء لهذا الوطن وشعبه ولا يمكن تحقيق ذلك الا ببقاء العجلة الاقتصادية في دوران

مستمر عبر توفير السيولة الكافية للمواطنين مما يحقق استمرارية الدخل للقطاع العام والخاص. ومن هذا المنطلق فان جمعية المستثمرين الاردنية ترى ان النقاط التالية يجب العمل على تحقيقها على النحو التالي:

1- العمل على فتح جميع المنشات الصناعية كافة في جميع القطاعات دون استثناء وبالحد الذي يضمن استمرارية العمل في المنشآت الصناعية وقيامها بواجباتها وبالسرعة الممكنة، على أن تلتزم المصانع بتعزيز جميع اجراءات السلامة العامة والصحة التي تتطلبها طبيعة المرحلة.

2- العمل على فتح ابواب التصدير لجميع القطاعات الصناعية لما للتصدير من أهمية وأثر ايجابي على المصانع بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، علما بأن مصانعنا الأردنية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي وأسواق التصدير معا. وتلتزم الشركات بالمحافظة على المخزون الاستراتيجي اللازم للمحافظة على توفر المواد الغذائية في الاسواق الاردنية دون ارتفاع الاسعار او التحكم بالكميات المتاحة للسوق المحلي

3- ضرورة قيام البنك المركزي بالتأكيد على جميع البنوك العاملة في الاردن للعمل على تنفيذ التعليمات الصادرة من البنك المركزي بخصوص تخفيض الفوائد لتمكين المصانع من الاستمرار بالعمل لضمان التدفقات النقدية وتقليل التكاليف وخاصة ان سعرالفائدة على الدولار صفر. اضافة الى عدم التشدد في السياسات الائتمانية وخاصة في هذه المرحلة الصعبة.

4- التركيز على الاعفاءات الضريبية والجمركية وتسهيل تسديد المستحقات الضريبية عن طريق اعفاء المستحقات من الفوائد والغرامات ومنح فترة سماح للتسديد وكذلك تاجيل دفع الرسوم الجمركية الى ما بعد الازمة

5- العمل على تخفيض تكاليف الانتاج واعادة دراسة تكلفة الطاقة بكافة انواعها وخفض مختلف تكاليف التشغيل من خلال حزمة تحفيزية فعالة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والقطاع الصناعي لدفع عجلة النمو.

6- ضـرورة ايجـاد الخطـط والاسـتراتيجيات الكفيلـة للحفـاظ علـى العمالـة فـي القطـاع الصـناعي مـن خـلال مسـاهمة الحكومـة والضـمان الاجتمـاعي والبنـوك المحلية والشركات نفسها لضمان تحويل رواتب العاملين في هذا القطاع.

7- الشـراكة الحقيقيـة (ولـيس شـعارا) بـين القطـاع العـام والغـرف الصـناعية والجمعيـات الصـناعية بالتشـاور فـي اخـذ القـرارات بمـا يضـمن مصـلحة جميـع الجهـات المرتبطـة وتشـكيل لجنـة وطنيـة مـن القطـاعين العـام والخـاص والخبـراء لوضـع خطـط واسـتراتيجيات متوسـطة وطويلـة الأمـد وآليـات تنفيـذها لتمكين القطاع الصناعي من مواجهة التحديات واستغلال الفرص.

8- ضـرورة تفعيـل حقيقـي لحمايـة الانتـاج الـوطني وعـدم الاغـراق فـي ظـل هـذه الظـروف العصـيبة واعـادة دراسـة اتفاقـات التجـارة الدوليـة والثناثيـة خصوصا في هذه الفترة واثرها على الانتاج الوطني.

لقد نجـح الاردن فـي السـيطرة علـى هـذا الفيـروس اللعـين بقـوة واراده وكمـا قـال جلالـة الملـك "أثبـتم كمـا كنـتم دائمـا، أنكـم كبـار أمـام الأمـم، كبـار لأنكـم تقفـون بشـموخ وقـوة، فـي مواجهـة التحـديات، لـيس بمـا تملكـون مـن مـوارد أو إمكانيـات ماديـة، وإنمـا بعـزيمتكم ووحـدتكم ووقـوفكم، وقفـة رجـل واحـد، لحماية الوطن والإنسان، وهو أغلى ما نملك."

حمـى الله الاردن وطنـا وملكـا وشـعبا ونحـن بعـزة وشـموخ وسـنكون يـدا واحـدة لنخـرج مـن هـذه الازمـة فـي ظـل جلالـة الملـك عبـدالله الثـاني بـن الحسـين حفظـه الله